- اتخاذ التدابير اللازمة ضد كل شخص يخل بأخلاقيات المهنة ويرتكب خطأ جسيما يمس من هيبة مؤسسة رئاسة الجمهورية والمؤسسات التابعة لها وإعادة النظر في الانتدابات المتعلقة بالأعوان العاملين بالمؤسسات السيادية.

- اقتراح تاريخ 10 ديسمبر لتكريم المناضلين التونسيين في مجال حقوق الإنسان من قبل رئاسة الجمهورية.

- الإشارة إلى أنه ولئن كانت مؤسسة الموّفق الإداري تقوم سنويا بتسليم نسخ من تقريرها المتضمن لنتائج نشاطها والإجراءات التي من شأنها تحسين عمل الإدارة إلى مجلس نواب الشعب فإن الاقتصار على القيام بهذا الإجراء يعد في حد ذاته غير كاف. هذا بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تنسيق أعضاء مجلس نواب الشعب مع مؤسسة الموفق الإداري فيما يتعلق بالعرائض التي يتلقونها.

- اقتراح تطوير منهجية الدبلوماسية المتوخاة مع مختلف الهياكل الأممية مع التركيز على الجانب التنموي وخلق برامج تعاون مع المنظمات الدولية العالمية في هذا السياق.

- التأكيد على أهمية استثمار اللقاءات المتميزة التي أجراها السيد رئيس الجمهورية مع عدة دول شقيقة وصديقة والمنظمات الاقليمية والدولية في تعزيز فرص الشراكة والتسويق لتونس كوجهة استثمارية واعدة مع التساؤل حول مآل المساعي المتعلقة بتحويل الديون التونسية إلى استثمارات تنموية.

- تطوير المهام البروتوكولية والعمل على إعداد مجلة خاصة بهذا المجال قصد تدوين وتنظيم التقاليد البروتوكولية.

- التساؤل حول مدى وجود تنسيق مع رئاسة الحكومة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ السياسة الخارجية.

- إمكانية تمتيع بعض السجينات بالعفو الخاص المخوّل لرئيس الجمهورية تطبيقا لأحكام الفصل 77 من الدستور وذلك خاصة بالنسبة إلى المتهمات في جرائم عادية أو من المدانات في قضايا إصدار شيك من دون رصيد بالنظر لأوضاعهن الاجتماعية المتردية ووجود أطفال في كفالتهن.

- اقتراح وضع مخطط شامل يتعلق بإعادة توظيف القصور الرئاسية ووضعها في خدمة المرفق العام على غرار ما هو معمول به بالدول المتقدمة مع التساؤل في هذا الخصوص عن مدى تقدم أشغال اللجنة التي تم إحداثها في الغرض.

- ضعف الاعتمادات المرصودة للجرايات التعويضية لشهداء وجرحى الأمن الرئاسي. هذا مع التأكيد على أهمية توفير التجهيزات الضرورية لأعوان السلك المذكور حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الموكلة إليهم في التصدي للإرهاب.

السيدة لمياء الدريدي، المقررة المساعدة

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لك.

- تنظيم حالة الطوارئ بالنظر لإمكانية المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم وذلك خاصة في ظل عدم دستورية الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978، المنظم حاليا لحالة الطوارئ، حيث ألغت المحكمة الإدارية عديد القرارات المتعلقة بالإقامة الجبرية.

- الإشارة إلى أنه تم إعداد مقترح قانون أساسي يتعلق بتنظيم حالة الطوارئ بعد استشارة جميع الجهات المختصة على غرار وزارتي الداخلية والدفاع اللتين أفادتا برأيهما في الغرض.

- تأكيد عدد من النواب على توضيح مسألة أولوية النظر في مشاريع ومقترحات القوانين بالرجوع إلى ما نص عليه الفصل 62 من الدستور.

- عدم الزج برئاسة الجمهورية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر في الخلافات السياسية.

- التساؤل عن مدى وجود برامج مشتركة بين كل من لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ورئاسة الجمهورية لمتابعة ملف العلاقات الخارجية.

ولدى تولّيها الردّ على مجمل تساؤلات واستفسارات النواب، أوضحت السيدة الوزيرة أنّ المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية قد تولى إنجاز العديد من الندوات والإصدارات العلمية والدراسات الهامة التي أصبحت مراجع أساسية لدى العديد من المؤسسات العالمية والوسائل الإعلامية على غرار الدراسة التي تم إنجازها من طرف ثلّة من الخبراء التونسيين تحت عنوان "تونس في أفق 2025" وتندرج هذه الدراسة في إطار الرؤية الاستشرافية للسياسات العمومية إلى جانب دراسات أخرى على غاية من الأهمية: "القطاعات المستقبلية الواعدة في جهات الجمهورية" و "العائدون من بؤر التوتر".

وفيما يتعلّق بمؤسسة الموفق الإداري، أفادت السيدة الوزيرة أنّ إلحاقها برئاسة الجمهورية معمول به في أغلب بلدان العالم على غرار فرنسا وأن ذلك لا يحد من استقلالية المؤسسة المعنية وفاعليتها المكفولتان بمقتضى القانون.

أما فيما يتعلق بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، فقد أكدت السيدة الوزيرة أن الهيئة تواصل القيام بمهامها الأصلية التي أحدثت من أجلها والمتمثلة في متابعة التقارير الرقابية التي تنجزها كل من هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة ودائرة المحاسبات، مشيرة إلى ارتفاع عدد هذه التقارير ليصل سنة 2017 إلى 108 تقرير، مبيّنة أيضا أنه سيتم إعادة هيكلة هاته المؤسسات.

وأضافت في جانب آخر أن مساعي رئاسة الجمهورية لا تزال متواصلة لتحويل جزء من الديون التونسية إلى مشاريع استثمارية وتنموية حيث تم تحويل جزء من ديون فرنسا المتخلدة بذمة تونس كالآتي 80 مليون أورو للمستشفيات بجهة قفصة و10 مليون أورو لفائدة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

كما تم تحويل جزء من ديون إيطاليا المستحقة لتونس والمقدرة بـ 25 مليون أورو إلى استثمارات في مجالي الصحة والشباب بـ 25 م.أ. و بـ 15 م .أ لفائدة الجهات الأقل حظا في التنمية خاصة بالجنوب التونسي هذا وقد تمت برمجة تحويل 50 م.أ. من ديون ألمانيا.

من ناحية أخرى، أشادت السيدة الوزيرة بالدور الذي يلعبه الأمن الرئاسي في تأمين الأرواح والممتلكات معتبرة أن مبلغ 100 ألف دينار المسند لفائدة عائلات الشهداء لا يعد منحة وإنما جراية تعويضية مستحقة قانونيا.

وبخصوص مآل القصور الرئاسية، ذكرت السيدة الوزيرة بأن تلك التي تدخل تحت تصرف رئاسة الجمهورية عددها خمسة وهي القصور التي تم تشييدها في كل من قرطاج والحمامات وقربص

وعين دراهم ومرناق مشيرة أن القصور التي شملتها المصادرة لا تدخل ضمن مشمولات رئاسة الجمهورية.

كما أفادت أنه تم وضع قصر قربص على ذمة ديوان المياه المعدنية لاستغلاله ضمن المسار السياحي بالمنطقة هذا بالإضافة إلى العمل على إيجاد طريقة فضلى لاستغلال قصر عين دراهم وذلك بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة.

وفيما يتعلّق بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه رئاسة الجمهورية، فقد أبرزت الوزيرة أن المؤسسة شاركت في العديد من البرامج حيث ذكّرت في هذا السياق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب والاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود والاستراتيجية الوطنية للدفاع السيبراني والسياسة العامة للأمن القومي.

هذا وأفادت السيدة الوزيرة أن مصالح رئاسة الجمهورية تعتزم تقديم مشروع قانون يتعلق بتنقيح مجلة الأوسمة والقانون الأساسي المتعلق بمقاومة الإرهاب.

كما أشارت فيما يتعلق بالمبادرات التشريعية لرئيس الجمهورية إلى أنه تم إعداد مشاريع نصوص قانونية تتعلق بالخدمة الوطنية والاستعلامات والاستخبارات وخاصة بتنظيم حالة الطوارئ مشيرة إلى أن رئاسة الجمهورية تتفق بدورها في الرأي الذي ذهب إلى عدم دستورية الأمر المنظم حاليا للطوارئ وهي تسعى لتغيير عنوانه لما فيه من تأثيرات سلبية من الناحيتين الاقتصادية والسياحية مضيفة أن القانون على غاية من الأهمية داعية إلى سن قانون يحظى بإجماع جميع الأطراف المتداخلة.

وفي جوابها حول التساؤل المتعلّق بمتابعة القرارات الدبلوماسية لدى رئاسة الحكومة، فقد أفادت أنه تم على إثر زيارة رئيس الجمهورية لألمانيا ضمن اجتماع G7 إنشاء منظومة +G7 بالتنسيق مع دول المجموعة ووزارتي الداخلية والدفاع بهدف التعاون من أجل مقاومة الإرهاب وحماية الحدود والموانئ والمطارات والمنشآت السياحية ونزع التطرف وإعادة تأهيل المساجين.

هذا والتزمت السيدة الوزيرة في نهاية مداخلتها بموافاة اللجنة بأجوبة حول الاستفسارات التي تقدم بها عدد من النواب ولم يتسن الإجابة عنها.

قرار اللجنة:

أنهت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية النظر في الباب الثاني (رئاسة الجمهورية) من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نفتح الآن باب النقاش العام، وأتلو عليكم قائمة المتدخلين حول مشروع ميزانية رئاسة الجمهورية لسنة 2019 وهم على التوالي السيدات والسادة: عبد اللطيف المكي ولمياء الدريدي وصلاح البرقاوي وعماد الدائمي وياسين العياري وشاكر عيادي وماهر المذيوب وهاجر بن الشيخ أحمد وفيصل تبيني وراضية التومي وناجية بن عبد الحفيظ ولمياء الغربي وريم الثائري وكريم الهلالي وزهير المغزاوي وعدنان الحاجي وسامية حمودة عبو وأنس الحطاب وسالم لبيض وحسونة الناصفي وزياد الأخضر وصابرين الغبنتيني ومحمد محسن سوداني ومحمد الفاضل بن عمران، الوقت الجملي للمداخلات ساعتين و19 دقيقة.

الكلمة الآن للسيد عبد اللطيف المكي، له ثماني دقائق.

السيد عبد اللطيف المكي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا، مرحبا بالوفد وبالسيد مديرة ديوان رئيس الجمهورية وكل أعضاء ديوان السيد رئيس الجمهورية وممثليه،

أريد أن أعبر في البداية عن أننا نظام ديمقراطي وله أخلاق، بأنه يحترم كل مؤسسات الدولة سواء أكانت هذه المؤسسات يقودها أناس قريبون منه سياسيا أو ينتمون إلى حزبه أو بعيدون، في النهاية أصبحوا يقودون المؤسسات بتفويض شعبي وبالتالي لا بد من احترامهم وإعانتهم والتعاون معهم من أجل أن تقوم كل مؤسسة وخاصة مؤسسة رئاسة الجمهورية بما عليها من أدوار.

وطبعا في نظامنا السياسي الجديد تم توزيع السلطة التنفيذية بطريقة تجعل الصلاحيات الرئيسية التنفيذية في رئاسة الحكومة، ولكن رئاسة الجمهورية لها من المسؤوليات والصلاحيات التي تمكنها بأن تساعد التونسيين على الانتصار على الأوضاع الصعبة وفي التدرج الديمقراطية حتى تصبح للديمقراطية في تونس جذور وبنية وثقافة وأخلاق لذلك نعبر عن تحيتنا لرئاسة الجمهورية وكلنا استعداد للتعاون وجزء من التعاون هو إبداء الرأي سواء أكان رأيا موافقا أو رأيا مخالفا فهذا لن يغير طبيعة الأشياء أننا نعمل في نفس الدولة.

ورئاسة الجمهورية في نظامنا السياسي ربما أدواتها الأدبية أقوى من أدواتها الدستورية والقانونية، ورئيس الجمهورية هو الجامع للتونسيين، هو الموحد لكلمة التونسيين والذي يجمع ويوحد لا يستطيع أن يجمع ويوحد بالآليات الدستورية أي بالأوامر والنواهي وإنما بتقريب وجهات النظر وبتنقية العلاقات من كل ما يمكن أن يشوبها من توتر.

نحن في مجلس نواب الشعب، نريد أن نتحدث في عديد المواضيع مع السيد رئيس الجمهورية ونتبادل معه الآراء لأنه على مستوى العمل والعلاقات موجودة وأذكر مثالا لجنة الأمن والدفاع ولجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، تجمعنا علاقة ونحن بصدد التقدم والتطور والتشارك ولكن طبيعي الطاقم الموجود يقول إنه ليس طاقما سياسيا وهذا حقيقي.

نحن نريد أن نتحدث أحيانا حديثا سياسيا مع السيد رئيس الجمهورية في قضايا الأمن والدفاع، لأن الحديث السياسي مهم وهو الذي يؤسس ويجعلنا نعمل على نفس الموجة، هذا لا يعني بأن هناك اختلافا لكن هناك فرص كان من الممكن أن نغتنمها خاصة وأن الدستور يضع بين يدي السيد رئيس الجمهورية ملف الأمن والدفاع بما فيه السياسة الخارجية لأنها هي جزء من المنظومة الدفاعية، السياسة الخارجية يمكن أن تخلق شراكات وصداقات ومصالح مشتركة بما ينعكس إيجابيا على الوضع الأمني ويمكن لا قدر الله أن تخلق اشتباكات وتلبدات وتناقضات تنعكس كذلك على الوضع الأمني.

أردنا في لجنة الأمن والدفاع مقابلة السيد رئيس الجمهورية وبلغنا الطلب، والطلب لنتحدث معه في مواضيع وفي مسألة الكتاب الأبيض الذي هو الاستراتيجية الدفاعية الوطنية وكيفية تفعيلها وبعض الجوانب السياسية فيها والتي أنتجتها الدورة الرابعة والثلاثين لمعهد الدفاع الوطني أي قبل سنتين وإلى حد الآن لا ندري ما مصير هذا الشيء؟

مسألة تفعيل الجوانب الغير أمنية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، هذا يتطلب تبادل الآراء، قلنا يذهب وفد من اللجنة أو اللجنة كاملة في إطار الاحترام للسيد رئيس الجمهورية، في احترام تبادل الآراء، الصورة جميلة جدا أن برلمانيين يتحدثون مع رئيس الجمهورية فيما يهم البلاد، ولكن منذ أكثر من سنة وهذا الطلب لم تقع تلبيته، لا أدري هل وقع إبلاغ السيد رئيس الجمهورية بالطلب أم لم لا؟ ولكن أعتبر أنها فرصة كان من الممكن أن نشتغل بها من أجل مصلحة البلاد ومصلحة الأمن القومي وها أنا أنبه لكن يجب أن أسطر بالخطوط العريضة وبالـ "الماركور" شكري للطاقم الإداري والاستشاري لمجلس الأمن القومي على تعاونه مع البرلمان والسعي إلى تشريكه في كل المشاريع التي طرحت فيما يخص الأمن القومي ففي هذا الجانب الفني الإداري التقني كل شيء على ما يرام.

سيدي الرئيس، هنالك نخوة لتونس تمثلت في مسألة أننا أصبحنا ديمقراطية حقيقية، تتعثر ولها صعوبات ولكنها في العموم تنجح، والديمقراطية هي مؤسسة على مبادئ، والدستور التونسي من أفضل الدساتير في التنصيص على هذه المبادئ، مبادئ العدالة الاجتماعية، مبادئ حقوق الإنسان، مبادئ نصرة القضايا العادلة، وهذا يجب أن يترجم في سياستنا لكن للأسف في المدة الأخيرة حصلت بعض الزيارات أو تحدث بعض الزيارات التي من شأنها أن ترسل رسائل سلبية إلى مبادئ ثورتنا.

رجل أعمال من دولة شقيقة ليس لنا أي شك في متانة العلاقات مع شعبها معروف بمساندته للانقلابات ومناهضته لمطامح الحرية والديمقراطية في تونس يزور تونس ويستقبل في أعلى مستوى ويستقبل حزبيا ولا أدري ماذا وراءه؟ هذا الرجل أصبح سياسيا ولم يعد رجل أعمال واستقباله بهذا المستوى يرسل رسائل سلبية إلى ديمقراطيتنا وإلى مبادئنا ويجعل التونسيين يقولون ما يمكن أن يحصل رغم قناعتي بأن هذه الديمقراطية قد تحصلنا عليها شبرا شبرا وذراعا ذراعا بتضحيات الشعب التونسي ولم تأت بجرة قلم ولن تذهب بفسخة gomme بالتعبير التونسي.

ثم زيارة قادمة نحن ليس لنا أي مشكل مع أي شعب عربي وخاصة بالشعب السعودي الشقيق مرحبا بالملك سلمان لكن أشخاص آخرون يريدون أن "يمسحوا فينا" أشياء هذا لا يجب أن ....

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة لمياء الدريدي، لها ست دقائق.

السيدة لمياء الدريدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالطاقم المرافق لها،

في الحقيقة لن أذكّر بأن ملف الأمن والدفاع هو من مشمولات رئاسة الجمهورية ولكن ما سأذكر به وسأنطلق منه هو مفارقة في الحقيقة أقلقت كل التونسيين وأقلقتنا كنواب، مفارقة عجيبة.

أذكّر التونسيين عندما خرج السيد رئيس الحكومة يوم 6 نوفمبر للإعلان عن التحوير الوزاري واستعمل في ندوة صحفية كلمة أو فعل "قررت" أدخلتمونا في فقه وهستيريا تصريحات لم نجد هذه الهستريا لما تقدم السيد الأمين العام حركة نداء تونس السيد سليم الرياحي بشكاية جزائية للمحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس شرح فيها السيدة الوزيرة خطة انقلاب، وتعرفون ما معنى أن يشرح أحد خطة انقلاب ويتقدم بشكاية يعني هناك أمن التونسيين وعلى رأسهم رئيس جمهورية وهو ضامن أساسي لاستقرار هذه البلاد.

نريد أن نفهم هنا هذه الشكاية التي تقدم بها السيد سليم الرياحي وصمتكم رهيب تجاهها اتهم فيها الحكومة واتهم فيها أشخاص بعينهم للاستيلاء وأكرر العبارات الواردة في الشكوى اتهام بالاستيلاء على حزب وهو حزبكم السيدة الوزيرة وتفكيك حركة النهضة وهي الحزب الموالي لحركة نداء تونس مدة أربع سنوات ثم دخل في استشعارات السيد رئيس الجمهورية وذكر حرفيا في الشكوى: "وحيث استشعر رئيس الجمهورية هذه العملية الانقلابية وذكر في خطابه يوم 8 نوفمبر بقوله "تسخين البنادر"".

يعني هذه الحالة ولا يقع الرد على مثل هذه الشكايات والمسألة مسألة جدية وليست مسألة كلام مقاهي أو كلام حفلات الذي تقدم على أساسه هذا السيد بالشكاوى ومن رد على هذه الشكاية السيدة الوزيرة ليس الديوان الرئاسي هو الديوان السياسي لحزب حركة نداء تونس بإمضاء السيد رضا بلحاج.

ما أريد أن أشيد به وأثمنه هو رد نقابة أعوان وإطارات أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية بمقتضى هذه الإحداثات وحقيقة أعطتنا الثورة التونسية جمال هذه الديناميكية التي نعيشها والتي قامت بمقتضى مبادئ دولة ما بعد الثورة، أحدث إدارة عامة لأمن رئيس الدولة يعني تغيرت المقاربات والاختصاصات والفصل بين الصلاحيات والاختصاصات بين مؤسسات الدولة هو الضامن الحقيقي لتواصل هذه البلاد انتقالها بنجاح.

وليس الأشخاص السيدة الوزيرة الضامن، فنحن قمنا بثورة لنخرج من منطق الأشخاص مع تقديري واحترامي الشديد للسيد رئيس الجمهورية والأكيد أن الشعب التونسي إلى اليوم لن ينسى الدور الكبير الذي لعبه من أجل ألا تدخل البلاد في حمام دم وثورتنا لا تشبه الثورات الأخرى التي تعاني إلى حد اليوم، اليوم هذا الضامن وقمتم بالزج به في تجاذبات رخيصة جدا أين أنتم السيدة الوزيرة؟ فأنتم عضو في الهيئة السياسية والتسييرية والتأسيسية وكل هيئات الحزب الذي أصدر هذا البيان واشتكى من هذا الشيء.

السيدة الوزيرة، أنت في مؤسسة ضامنة لأمن واستقرار التونسيين، يستحق التونسيون ردا منكم، التونسيون الذين تخيفونهم في كل مرة، نعرف السيدة النائب حرصكم لكننا لن نصل إلى قلة أدب عديد النواب عندما قدمت الحكومة إلى هنا ولن أدخل حلبة صراع معك.

التونسيون الذين تخيفونهم السيدة الوزيرة يستحقون منكم طمأنة، يستحقون أنكم تخرجون إليهم وتحدثونهم وتطمئنونهم لأن هذه المؤسسة السيدة الوزيرة، هي مؤسسة كل التونسيين وليست مؤسسة حزب بعينه، وتونس منارة الثورات والمقاربات الجديدة لم يستوعبها الكثير للأسف نريد منكم أن تستوعبوها كمؤسسة. السيدة الوزيرة، أتوجه للجميع بالترفع عن استضعاف الدولة ولن أختم بآية قرآنية بل سأختم بكلمة قالها وزير فاضل السيد فاضل عبد الكافي في المكان الذي تجلسين فيه يوما ما إذ قال: "أسهل حاجة قلة الحياء".

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

نقطة نظام للسيد سفيان طوبال ثم السيد صلاح البرقاوي.